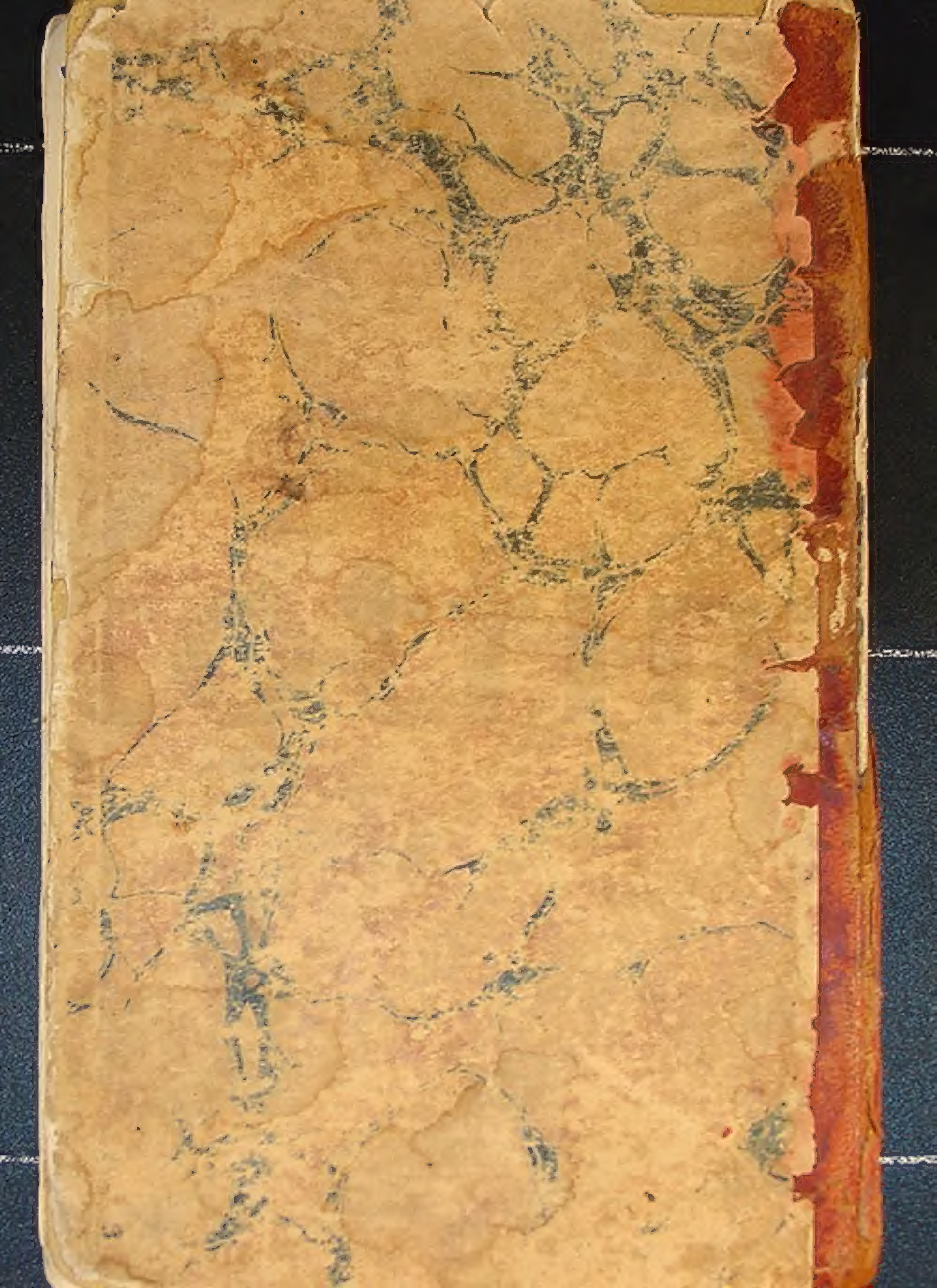




و به نستعين بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هو مصدر الوجود ومبدء الفيض
والجود الذي ابدع المجردات والف بين المفردات
فساقهم من ظلمات اللبس الى صباح الانس ونبههم
من سكرة العدم والرقود ودعاهم الى دار اليقظة ونشاءة
الوجود والصلوة والسلام على من جعل اسمه مكتوبا على
الكائنات وانه من الكائنات بالذات والصفات واضع
قوانين العدل والانصاف وطارد خطوات الجور والاعتساف
وعلى اله الطيبين الطاهرين افضل الصلوة واكمل التحيات
ولعنة الله على مبغضيهم الكفرة اللئام الى يوم تشقق
السماء بالغمام فيكونون ناكبا محذولا وكان امر الله
مفعولا وبعد فهذه درر ثمينة وجواهر نفيسة
تلاستفادها بعض من يعد نفسه في زمرة المشتغلين
ويسلك سبيل المتماسلين من تقريرات شيخه سيد
المحققين وشيخ المدققين ثمرة شجرة التقى ونهر ....

العلياء ونور حدقة العلى غصن من اغصان شجرة النبوة و
شمس لفلك الكمال والفتوة وهو مولانا المجد سمي
جده الامجد اعني سيدنا محمد عليه وآله الصلوة والسلم
ما مضت الليالي والايام وهي موضوع على نهج طريف
غريب مطبوع لطبع الاديب الاريب مقصور فيه
على ما هو المهم في هذا الباب معرضا عما يمل به
خاطر الاحباب فلنشرع في البيان وعليه التكلان
فنقول ان النظر في المشتق اما من حيث اللفظ او من جهة
المعنى فيهنا مقامان الاول مبدء الاشتقاق لابد ان
يكون كالطبيعة كما انها سارية في اشخاصها منبسطة
عليها بوحدتها النوعية او الجنسية وانما التباين با
المشخصات الخارجية او كشمعة قابلة للتشكلات يتغير
من حال الى حال وهي موجودة في الكل كل مبدء الاشتقاق
لابد ان يكون متحققا في ضمن ما يشتق منه بتمامه في تمامها
والا فلا يكون مبدء والمصدر او اسمه بما هو ليس
موجود

فصل في المشتق

والكلام فيه يتوقف على مقدمات الأولى في تفسيره وهو ماخوذ من الشق
ومعناه في الاصل انفصال الشيء عن شيء بينهما التيام واتحاد والانفصال
اما حقيقي خارجي ومنه الشق للجدار اذا صار نصفين والمراد بالنصف الاعم
من المساوي ومنه تفسير الصحاح وغيره الشق بالكسر بنصف الشيء واما اعتباري
انتزاعي ومنه شق الانسان طرفه بملاحظة المقابلة لطرفه الآخر وان لم ينفصل ومنه
شق الجبل للناحية منه والشقيقة للوجع الذي يأخذ نصف الرأس والوجه
وقد يكون الاتحاد اعتباريا منتزعا من وحدة نسبة التولد والتفرع منه ومنه الشقيق
للأخ فهما باعتبار تولدهما من مادة واحدة شيء واحد انشقا نصفين والاطلاق على
الامور الصعبة باعتبار كون تحملها كانها يوجب انفصال النفس عن الابدان
قال تعالى لم تكونوا بالغيه الا بشق الانفس والمعنى المصطلح عليه ماخوذ من الاول
غير مغاير له لانقطاع الفروع وتشعبها من اصل واحد فمفهوم الاتحاد ومن زيادة
ومفهوم الانفصال لملاحظة المغايرة بينهما وترتبها عليه فالمادة اصل كاصل الشجر

ادیم کونها تابعة الی اصلیة بالنسبة ولانا نقول وکما رایت به فارغی ولا نقول فارغ وصلته

فانقص لا فوصل ونقیضه فانقص لا انقص وجاء انتهی فالمعنی وذلک لان هذه الحروف مما

تلزم الکون الی کنه بینهما وبین الفعل ملازمة المطاوعة فکثر ظنهما واما اذا افتعل

فانه اذا ذکر واطلب ظالم کخیص بمعنی من المعانی کون انفعل عبارت کما نهایت بعلاقته ادق

العلاقة الاقتضاء ص انتهی وهو کلمة تشیر به یبنی علی التعلیل المطاوعة علی الشیء وبنی قبول

الاثر وانفعال المقابل للفعل وعدم تحقیق الفرق بین البنائین ومن العلوم ان کلا من البنائین

موضوعة لمعنی مغایر لمعنی البناء الاخر ولا یستعمل شیء منهما الا فی المعنی المختص بها وقد یجیء مرارا

ان استعمال البناء فی معنی البناء الاخر اذ وقع فی معنی حرف اخر غیر معقول نعم لا مانع من تصادق

المعنیین علی المورد الواحد کما انک تقول زید علی السطح او فی السطح فلیس فی بنی علی ولا علی بمعنی فی

وانما تصادق معنیاهما وانطبقا علی هذا المورد فیظن انه من الاداة جاءت بمعنی الاداة

وقد جنا ذلک فی بیان معانی الحروف فیما سلف مفصلا فراجع فمجیء افتعل بمعنی انفعل

غیر معقول ولا یعقل اتحاد افتعل من انفعل ولا العکس نعم قد یتحقق المطاوعة فی جانب

المفعول فینطبق ح احیانا معنی البنائین کالتمس وانغمس وانحبس واحتبس واحترق وانحرق

ونحو ذلک اذا اوقع بالاعتبار من الاحتراق المعنی الملازم للمتعدی ولکن ذلک مجرد انطباق

وتصادق

موجودة في مشتقاته بل بخلع صورة والتشكل بالأخرى فح
لا محيص لنا الآن نقول ان معنى كون المصدر مبدءا للمشتقات
ليس انه بما هو كذلك بل بتجريده عن صورته الشخصية فهذه
الحروف المجردة الملحوظة بالوجه بهيئة المصدرية مادة للمشتقات
فهي كالهيولى تحتاج في فعليتها الى صورة نوعية فكلما
ضمت اليها صورة نوعية تحصل وتحقق نوع من الأفعال
او الأسماء المشتقة فان انضمت اليها فتحات متوالية
مثلا فهو فعل ماض وكذلك وبهذا نقول في جهة المعنى بعينه
فالمبدء لمعاني المشتقات هو معنى المصدر لكن بتجريده
من خصوصيته المصدرية اذ كما ان لفظ المصدر متشكل
بشكل خاص ليس هو في الفاظ المشتقات كذلك معناه محفوف
بخصوصية ليست سارية في معاني المشتقات هذا و
لكن لقائل ان يقول ان هذا لا يعين كون المصدر هو
المبدء للمشتقات بل كل واحد من المشتقات صالح لهذا لا
عتبار اذ لا ريب ان كل شخص اذا تجرد عن خصوصيته

موضوع اوعن صورته النوعية فهو جنس وكذلك الى جنس الاجناس
ولو كانت انواع المصادر فى ابواب المجرد والمزيد فيه غير متشابهة
الاقسام والاصناف بحيث يتعين وضع الشخصي فيها امكن لنا
ان نقول ان المصادر لما كانت موضوعة باوضاع شخصية
فهو المعين لكونها المبدء بالمعنى المتقدم لكن لا ريب ان جنس
المصدر يتشعب الى انواع ذوى اقسام واصناف مشتملة
على افراد متماثلة لا يمكن بذلك عادة الا بالوضع النوعي فيها
بل قد نطقت بذلك كلمات اهل اللغة ايض فهذا ابن مالك
قائل فى منظومته فعل قياس مصدر المعدى وهو كا
الصريح فى ان فعل موضوع بالوضع النوعي للمصدر المعدى
اذ معنى القياسية عدم الاحتياج الى مراجعة اهل
اللسان والسماع من افواههم بل امره بيد الجاعل والمخترع
ولذا صح الاشتقاق من الجوامد كالتحجر من الحجر وهو ناه
عن الوضع النوعي لهيئة المصادر ولو كان الوضع شخصيا
لكان المدار على السماع لا على الجعل والابداع ونقل
الجعل

الهيئة الى الجوامد فاذا كان المصدر موضوعا بالوضع
النوعى فيحتاج الى مبدء وليس هو المبدء بل تبين من ذلك
على وجه الاجمال ان شيئا من المشتقات من المصدر وغيره
لا يصلح لجعله مبدء ولو بالتجريد لانه من اجل كونه مو
ضوعا بالوضع النوعى يحتاج الى مبدء سابق عليه
فلا يكون هو المبدء **توضيح الحال** فى هذا المجال ان الذى
الجانا الى اعتبار مبدء فى المشتقات مقدمتان
احديهما ان الحاصل لنا من تتبع المشتقات وملاحظة
كونها هيئة شخصية فى مواد لا تحصى تدل على الماضى
او المضارع او الامر الى غير ذلك ان وضع تلك
الهيئات نوعى اذ من البعيد ان يضع الواضع فى
كل مادة مادة على كثرتها هيئة فعل للماضى خصوصا
اذا كان الواضع الله تعالى او النبى او بالهام من الملائكة بل
مثل هذا لغو لا يصدر عن ذى شعور واذا انضم الى
ذلك تتبع حال اهل اللغة حيث ان طبعهم سارية

جارية في نفس المصدرية او الماضوية مثلاً من تلك الهيئات
من غير توقف على فهم خصوصية المادة حتى انهم نقلوا
تلك الهيئات الى الجوامد واستعملوها ماضياً ومصدراً
واراد غيرها من المشتقات لحصل القطع بان الوضع في
المشتقات نوعي **واخرى** ان الوضع النوعي يحتاج الى
مبدء سابق عليه وذلك واضح لا ريب فيه فان
الواضع اذا وضع هيئة فعل للماضي من كل مادة فلا بد
وان يكون مواد الالفاظ وطبايع المعاني كل مادة
لفظ بازاء طبيعة معنى معينة قبل ذلك حتى يصح
الوضع الهيئي فاذا تبين ان شيئاً من المشتقات لا
يصلح لجعله مبدء لاجل اشتماله على الخصوصية
حتى يلتزم في دفعه بالتجريد والتفكيك بل الكلام
الوضع النوعي فيها فكل يحتاج الى مبدء وليس
هو المبدء و **حل** هذه العويصة بان يقال ان الواضع
ان يلاحظ اولاً مادة اللفظ وهي الحقيقة السارية

في

فی تمام الهیئات کالماء فی الورد مجردا عن کونه متهیئاً
بهیئة خاصة ولو بالاجمال مثلا یلاحظ مادة ضرب
غیر متهیئ بهیئة خاصة حتی حینئذ لها الخاصة
والا فکون کل واحد مستقلا فی التصور غیر قابل
فی هذا اللحاظ للترکیب لکونها ملحوظة بشرط لا ویلاحظ
ایضا مادة المعنی من غیر لحاظ وقوعه فی احد
الازمنة او نسبته الی فاعلها وغیر ذلک من الخصوص
حتی خصوصیة المصدریة وهذا هو المعنی
الساریة فی الکل بوجد بها المطلقة فیضع هذا
المجرد بازاء هذا المعنی المجرد وکذا فی کل مادة مادة
من الالفاظ فی المعانی ثم یعقب بذلک وضع
قوله ولو اخر وضع بعض المواد عن وضع الهیئات لا
ضیر فیه لعدم ملاحظة خصوصیة المواد فی هذا الوضع
بل یجوز تقدیم وضع الهیئات علی المواد باجمعها بان
یلاحظ المواد التی بنائه علی جعلها بالاجمال ولو وحدها

وتحيلا فيضع تلك الهيئات لها ثم يضع المواد ق
سيدنا الاستاد دام ظله العالي وكيف كان فهذا
تمام الكلام في وضع المادة واما الكلام في وضع
الهيئة فنقول ليس ان الهيئة موضوعة بنفسها
بان يكون هناك دالان ومدلولان ويستفاد من
كل منهما بمعنى عن الاخر بان تكون المادة دالة على مادة
المعنى والهيئة على هيئة بل التحقيق ان المادة ايضا
ملحوظة في وضع الهيئة فيكون الموضوع له هو الجملة
المتهيئة بالهيئة الخاصة غاية ما في الباب ان لطالب
عن فائدة الوضع الاول اعني وضع المادة المجردة فنجاب
بان فائدته كونه مقدمة لهذا الوضع والهيئة له
حتى لا ينافي ولا ينافي بعدم تسميته وضعا لكنه
فان تمام الفائدة وكل المقصود انما يحصل بالوضع الثاني
اقول يمكن التامل فيما ذكره دام ظله العالي فان المادة
الملحوظة في وضع الهيئة ان كانت هي المواد الخاصة

باجمعها على وجه الخصوصية فانقلب النوعي شخصياً وعاد
المحذور وان كانت هي المادة المرهونة على نحو البدلية
اجمالاً وهي مفهوم المادة على وجه الكلية والاجمال
على كلا التقديرين لا دلالة لهذا الوضع على المواد الشخصية
بل ذلك مفهوم مغاير لتلك المواد الخاصة وح فكيف
نستغني بذلك الوضع في المشتقات انتزع بمادة وهيئة
في مقام الصناعة وجعل القانون ولا يجوز ذلك للواضع
وبالجملة فلاحظ الواضع مادة اللفظ بهيئاته الواردة
عليه اجمالاً والمعنى كذلك فيضعه بازائه بالقياس
الى هيئات الطارية على المادة التي وضعت مشتقاتها
باوضاع شخصية من اللفظ لهيئة خاصة من المعنى فيقع
كل لنظيره فاذا صح عندك جمع الواضع في وضع واحد
بين المادة والهيئة مع كون وضع الهيئة نوعياً فاعرف
واعترف ولا تقترف ولا تزعم بان الواضع اذا عين الهيئات
فيجب ان نستشعر بالمقايس عليه حين اطلاق اللفظ

[illegible]

نصيّة لكون خصوصية الموضوع له محفوظة وملحوظة
في الاستعمال كما عين الواضع اذ ذاك لا دخل له بالموضوع
له اصلا وانما هو من خصوصيات الوضع وهي حالة للواضع
وليس بداخل في مدلول اللفظ بوجه من الوجوه المقام
الثالث في البحث عن جنبة المعنى والكلام فيه تارة
في المشتقات الفعلية واخرى في الاسمية منهما وتحقيق
ذلك في مطلبين الاول مدلول الفعل هو الحدث المقيّد
بالزمان والنسبة الى فاعل ما فادة تمام المعنى عن وضع
المادة ولكن اشكل من ذلك الالتزام بتعدد الدال والمدلول
بلا لازمه ان يكون مشتقا كل منهما دالا على معنيين
مستقلين غير مركبين غاية الامر خصوص النسبة والاضافة
بينهما كما كل التركيب او لحاظ فان ذلك وامثاله لا يدل
على شيء واحد مركب بل على شيئين متناسبين ولا
يخفى ان مستفاد من لفظ ضرب مثلا معنى واحد
مفهوم بالوجدان والاتفاق ظاهرا فانهم ان اختلفوا

فيه

فى البساطة والتركيب كما ستعرف لكن لم يسمع من احد تعدد
معنى المشتقات مضافا الى ان صرف النسبة والارتباط
لا يرفع غائلة استعمال اللفظ فى معنيين وهى اجتماع الامرين
المتغايرين فى محل واحد بخلاف التركيب لبداهة الفرق بين
التركيب والاضافة فان الاول يجعل المعنيين معنى واحد
بل لا يحصل التركيب الا بالوحدة دون الاضافة فانها
انما يوجد النسبة بين المعنيين ولا يصيرهما معنى واحد
بل المغايرة مقوم للاضافة لامتناع اضافة الشئ الى
نفسه فحصول الاضافة مبنى على المغايرة بين المضاف
والمضاف اليه وانما طريق اخر فى كيفية الوضع
لا يتوجه عليه ما ذكرهم مبادئه من الهجنة والغوية
فنقول ان للواضع ان يضع اولا فى مادة خاصة مشتقا
المركبة من المادة والهيئة باوضاع شخصية كما اذا
وضع الواضع ضرب ويضرب واضرب وسائر مشتقات
هذه المادة باوضاع خاصة ثم يقاس عليه الهيئة

في سائر المواد كلها او بعضها بان يلاحظ مادة اللفظ
والمعنى فيضعها بازائها لكن لا بشرط لا بل بشرط هيئة
بهيئات الخاصة بالقياس الى هيئات الطارية على اللفظ
والمعنى في المادة التي وضعت بمشتقاته باوضاع شخصية
ففي الحقيقة يلاحظ على وجه الاجمال الهيئات المتبادلة
في العروض على مادة اللفظ والمعنى فيضع مادة اللفظ مرتبة
بتلك الهيئات المتبادلة الملحوظة على وجه الاجمال لمادة للمعنى
بهيئة كذلك لكن في اختصاص هيئة شخصية من اللفظ
لهيئة شخصية من المعنى يقيسه على المشتقات التي وقع الوضع
فيها شخصيا وحينئذ كانت بسيطة بالنسبة الى الوضع
بمعنى انه لم يلاحظ في وضعها بمادة ولا هيئة بل انما
لاحظ فيها معنى خاصا فوضع بازائه لفظا خاصا من غير
اعتبار مادة ولا هيئة ولكن بعد الوضع يصح التجريد
والتحليلات والانتزاع كيف ومن زعم الوضع شخصيا في
المشتقات بان يكون المقيد داخلا والقيد خارجا

فيدل

فمدلول الفعل مركب من امرين نفس الحدث وهذا التقييد
بل ذلك التقييد ليس امرا مغايرا للحدث وانما هو من
خصوصياته وحدوده فالقول بالبساطة مما لا ارى
فيه باسا فكما ان مدلول المصدر هو الحدث الخاص
كذلك الفعل بل وسائر المشتقات وانما الفارق بينهما
انما هي تلك الخصوصيات المباينة اقول مما يدل على
المقصود ان معنى الفعل لو كان تركيبا من الزمان
والحدث الخاص لم يكن وجه لجعل الحدث مادة المعنى
والزمان هيئة ولا لاشتقاق لفظه من لفظ
الحدث بل يكون من حيث اللفظ والمعنى نسبة الى الحدث
والزمان على نحو سواء قال الاستاد دام ظله العالى
ان دلالة الفعل على الزمان انما هو بالالتزام البين
بمعنى الاخص فان مدلول الفعل اذا كان هو الحدث
المقيد بالزمان فتصوره يتوقف على تصور قيده كما
فى العمى والبصر اذ العمى موضوع لعدم البصر ممن من شانه

البصر بتصور البصر مقدمة لتصور العمى وهذا هو الوجه في
استفادة الزمان من الفعل باللفظ دون المكان مع اشتراكهما
في الالتزام العقلي فان الالتزام البين بالمعنى الاخص هو
القسم الثالث من الدلالات اللفظية دون غيره من
اقسام الالتزام واما ما زعمه جمهور المحصلين من ان
الفعل دال على الزمان بالتضمن فهو مردود بما عرفت
من ان مدلول الفعل ليس هو مجموع المركب من الحدث
والزمان بل انما هو الحدث المقيد بالزمان ولو اقتضى
ذلك كون الفعل دالا على الزمان بالتضمن لجرى ذلك
في العمى والبصر كذلك وهذا مما لم يقل به احد نعم بالنسبة
الى المقيد بالزمان المتوقف تصوره على تصور الزمان
يكون الدلالة تضمنا حيث يكون من الاجزاء العقلية
بمعنى وان لم يكن من اجزائه الخارجية هذا على وفاق
القوم واما على ما ذهبنا اليه من ان اللفظ الموضوع
بازاء معنى مركب لا دلالة له على اجزائه دلالة مستقلة

يعد فى قبال دلالة المطابقة والالتزام ومن اجل ذلك
انكرنا دلالة التضمن راسا فمعلوم انه لا يكون بالنسبة
الى المقيد تضمينا ايض اقول الوجه فيما ذكره سيدنا
الاستاد دام مجده من بطلان دلالة التضمن راسا على
ما بينه فى غير هذا المقام ان التركيب بين الشيئين او
الاشياء انما يتحقق بلحاظ الوحدة فيها وهو انما يصح
فى الاشياء المباينة بتجريدها عن الخصوصيات وتعريتها
عن المشخصات والا لا يكون الشيئين شيئا وبعد ذلك
فان دل اللفظ على الجزء متميزا عن الجزء الاخر فهو امر
مباين للكل لان قوام الكل بالغاء الخصوصيات فلا يمكن
ان يدل اللفظ عليه بواسطة دلالته على الكل وان لم يكن
متميزا عن الجزء الاخر بل مندمجا فى الكل ومندكا فيه حتى
لا يكون الملحوظ الا نفس الكل وانما يكون الجزء داخلا فيه
وهو عين الكل فلا يكون ذلك دلالة غير الدلالة على
الكل نعم للعقل ان يلاحظ الكل ثانيا ويفرضه الى جزئين

او اجزاء و يحكم بان الكل يحتاج فى تحصله و تحققه الى كل واحد

من تلك الاجزاء فذلك اشبه بالالتزام من التضمن بل داخل

فيه قطعا هذا ولكن هذا البحث لا يتوقف على ثبوت الدلالة

التضمنية فان الكلام فى ان مدلول الفعل هل هو امر مركب

يشتمل على الزمان ام لا سم ذلك تضمنا ام لا تسمه

المطلب الثانى فى الاسماء المشتقة

معنى المشتق مفهوم بسيط منتزع عن الذات بلحاظ تلبسه بشئ من

الصفات فمنشاء الانتزاع له هو الذات المتلبس بالمبدأ

بوصف تلبسه به فيكون ذلك المفهوم عنوانا للذات

بلحاظ بعض الصفات وقال قوم ان معنى المشتق ذات

ثبت له المبدء فمعنى الضارب ذات ثبت له الضرب فان

ارادوا بذلك على بعد التعبير عما يعتبر فى منشأ الا

نتزاع لا تفسير مدلول اللفظ فلا كلام والا فنقول ان

دعوى التركيب فى مفهوم المشتق اما ان يرجع الى التبادر

بعد تسليم امكان انتزاع مفهوم بسيط من الذات المتلبس

بالمبدء

بالمبدء من حيث تلبسه به فالحاكم بيننا التبادر وهو
طريق انصاف لا برهان الزامي والذي نراه بالوجدان والتبادر
ان مدلول المشتق الاسمي مفهوم بسيط لا تركيب فيه
في حد ذاته مع انك ستعرف من ترتيب مجاز رشيد
على القول بالتركيب واما الى نكار اصل هذا المفهوم
البسيط بمعنى امتناع انتزاع معنى واحد من اشياء
متعددة كما هو الظاهر من حال المدعي للتركيب اذ الظاهر
انه انما ذهب الى ذلك زعما منه على عدم تعقل
هذا النحو من المفهوم حتى انه لو صح ذلك عنده وتعقله
لم يشك في كون مفهوم المشتق هو ذلك المعنى
البسيط فيرجع النزاع الى امر عقلي وهو انه هل يمكن
ينتزع معنى واحد من اشياء متعددة او لا فلنبين الكلام
في توضيح هذا المقام فنقول ينبغي ان يعلم اولا
ان انتزاع مفهوم واحد من متعدد على ضربين
احدهما ان يكون تلك الاشياء على

سبيل الاجزاء من دون ان يكون البعض قيدا للاخر وطريقه ان يلغى الخصوصيات ويجرد المميزات فينتزع عن الكل مفهوم واحد حيث لم يكن مميز وتشخص وهذا مما لا يشك فيه احد اى من البديهيات ان المستفاد من لفظ سكنجبين مفهوم واحد بسيط لا تركيب فيه بوجه من الوجوه وانما التركيب فى منشأ الانتزاع

وثانيهما ان ينتزع مفهوم بسيط من الشيئين المقيد احدهما بالاخر وهذا هو محل الكلام والفارق بين القسمين من حيث الوضوح والخفاء ان معنى التركيب هو الغاء الخصوصيات فاذا ليس هناك الا امر واحد وصح انتزاع مفهوم بسيط منه حيث لا تعدد حتى تقع حيث يتصل بمكان انتزاع مفهوم بسيط من متعدد علاوة تجاوز التقييد اذ مبنا على المغايرة بين القيد والمقيد حيثما لا يصح تقييد الشئ بنفسه فالمشكل فى مكان بساطة المعنى وعدمه انما هو فى هذا

٦١

المقام وسيدنا الاستاد دام ظله وليعلم مقدمة

ان المغايرة بين مفهوم الضارب وقولنا ذات ثبت

له الضرب بمعنى لاينكره احد اذ لاريب ان المستفاد

من قولنا ذات اه بمعان متعددة متكثرة مرتبطة متبائنة

واما الضارب فانما يستفاد منه معنى واحد ومفهوم فارد

بالاتفاق كما اشرنا اليه سابقاً وانما الكلام في ان هذا

المعنى الواحد هل هو مركب من اجزاء فعلية بحيث يشتمل

على تلك المعاني او بسيط في حد ذاته وانما يكون ذلك

بعتبار في منشا الانتزاع بما يصح للعقل تحليل هذا المعنى

البسيط في اللحاظ الثاني بمعنى ان يعتبر فيه معان متعددة

اذ ذلك لايضر بالبساطة ومن هنا كان القول بوجود

مادة في المشتقات لاينافي القول ببساطة معانيها اذ المراد

منه كون معانيها بحيث يصح اعتبار مادة ونسبة فيها

بكون اللحاظ الثاني الحلول التحليلي دالة جع الى اصل الوضع

وتشول ان العقل ان ينتزع من عدة امور متقيدة منها

بالباقي مفهوم بسيط لا تركيب فيه اصلا الا ترى ان المستفاد
من لفظ الحجر ليس الا معنى بسيط مع انه منتزع من ذات ثبت
له ابعاد ثلاثة غير متحرك بالارادة لم يثبت له نمو ولا نطق
ثقيل بالذات وكذلك مفهوم الشمع مثلا منتزع من جسم غير
نام ممتد في ذاته قابل للتشكل باشكال مختلفة ومفهوم
الماء منتزع من جسم غير نام بارد ورطب بالطبع سيال
في ذاته ومفهوم الانسان منتزع من جوهر ثبت له
ابعاد ثلاثة نام متحرك بالارادة حساس ثبت له النطق
الى غير ذلك مع كونها مفاهيم بسيطة وبالجملة فالمفاهيم
منتزعة بازاء الانواع الداخلة تحت جنس من الاجناس
العالية كالجوهر والكم والكيف بناء على كونها اجناسا
للاجناس لكن اختلافها الا باعتبار الخصوصيات المتباينة
الى الفصول منضمة للقوة وجوديا او عدميا فان
اوجب ذلك تركيبا في المفهوم لم يتحقق البساطة
اذا كان الاختلاف فيها بتمام الحقيقة كبعض المقولات

كالجوهر والكم والكيف مثلا ويكون تمام العناوين المداخلة
تحت الاجناس العاليه مركبات فى المفهوم ولعل ذلك مما
لايلتزم به احد فانا جوزنا ذلك فى الجملة بجوزه فى
المشتقات الاسميه حيث لم يكن وجه للمنع فيها نعم
فرق بين المفاهيم المشتقه وتلك المفاهيم الكليه من
حيث اعتبار عدة امور من الفصول المقومه فى منشا
انتزاعهما بخلاف المشتقات فان المعتبر فيها صرف تلبس
شئ بشئ من المبادى مثلا الفرق بين الانسان والناطق
ان الاول منتزع من جسم نام آه والثانى منتزع
من صرف ثبوت النطق لشئ حتى انه لم يعتبر فى منشا انتزاعه
كون المتصف بالمبدء من الذوات فاذا يقتضى ان يكون
المنع فى تلك المفاهيم الكليه اشد واكد والحاصل
ان صرف كون الضارب مشتقا وعدم كون الحجر مثلا
كذلك لا يقتضى تركيب مفهوم الاول دون الثانى اذ
ذاك امر يعتبر فى اللفظ دون المعنى فلا فرق بين

الجوامد والمشتقات من حيث المعنى اصلا وانما الفرق في من جهة اللفظ ومن هنا تبين جلية الحال وانكشف ان المعتبر في صدق المشتق التلبس بالمبدء حال النسبة كما في الجوامد ولعل ذلك تمام الاشكال فيه بعد الاحاطة على ما بيناه من عدم الفرق في مفاهيم سنخي الجوامد والمشتقات فحكمهما واحد في حيث المعنى وان اختلف حكمهما من جهة اللفظ ولم يكن احد في صدق الجوامد مع انتفاء خصوصيتها منشأ انتزاعها فلا ينبغي ان يجعل ذلك لشدة وضوحه من البديهيات له من النظريات المحتاجة الى البحث نعم نفس المبادي مختلفة من حيث اعتبارها فعلية او قوة او ملكة فيختلف قيامها باختلاف كيفية اعتبارها فلو اعتبرنا المبدء قوة او ملكة فانما يعتبر في صدق المشتق قيام المبدء حال النسبة على نحو القوة او الملكة لا على وجه الفعلية اقول ثم من الاوصاف ما يغلب عليه الاسمية والعلمية بحيث تخصيصا وجنسيا فلا يعتبر فيه قيام المبدء لانسلاخه

عن معنى الوصفيه وانما يتحقق ذلك غالبا فى الصفات
الطريفة الغريبه والنعوت البديعة العجيبة لغلبة الداعى
على التحفظ على تلك الاوصاف بمجرد صدورها ولو فى زمانها
كقامع الباب وهازم الاحزاب اولتكررها على الالسنة و
الافواه ومذاكرتها فى المجالس والمحافل لكونه امرا بديعا غريبا
نظير قاتل السلطان وسارق مال الفلان وغير ذلك من الا
سباب ويعد من هذا الباب جميع صفات الجلال والجمال للبارى
عزاسمه بل كل صفة خاصة لشخص من الاعالى والاكابر
وظنى انه يمكن دعوى ان كثيرا من الصفات يسلك هذا السبيل
حيث انه ليس المراد من ذلك ارتقاء الوصف الى اقصى
مراتب العلميه بل الغرض مجرد غلبة الاسميه اذ ذلك
كاف فى انطماس معنى الوصفيه واندراسه وعدم الا
عتناء فى منشاء انتزاعه من قيام المبدء على الذات فى الحال
وهيهنا دقيقة اخرى لابد من التنبيه عليها وهى
ان الاوصاف والنعوت كثيرا ما تطلق بالنظر الى زمانها الماضى

بان يكون حال النسبة هو زمان الماضي ولم يذكر القيد
تعويلا على قرينة حالية او مقالية فيزعم ان النسبة وقعت
في الحال مع عدم التلبس بالمبدأ حال النسبة لعدم التنبه
لما بيناه ومن ذلك ما اذا قلنا هذا ضارب زيد قائماً
واردنا به كونه ضاربا له في الماضي وانما لم يذكر القيد
تعويلا على بداهة عدم صدور الضرب منه في الحال فيتعين
كون النسبة وقعت في الماضي ثم يتوجه على هذا المتوهم
انا لو قلنا بمقالته من صدق المشتق في حال يكون المبدأ
ثابتا للذات قبله فانما يكون من قبيل المشترك اللفظي
المعنوي في تعيين احد طرفيه يحتاج الى المعين حيث
يكون نسبته اليهما على نحو سواء ولتعدد بالنسبة الى
كل منهما فاذا لم يذكر القيد جاز كون النسبة واقعة
في الماضي او في الحال تعويلا على ثبوته في الزمان الماضي
ولا وجه لتعيين الاول ولو قيل ان الاول يحتاج الى
تقييد وهو كون النسبة واقعة في الزمان الماضي

نجوابهم ان كلتا الحالتين سواء فى ذلك لان النسبة لو
وقعت فى الحال فلا بد ايضا من اعتبارها فى عالم اللفظ والمعنى
لانهما ظرفان للنسبة متقابلان فلا بد من اعتبار احدهما
فيها نعند الاطلاق لا معين لاحدهما اللهم الا ان يتشبث
بالتبادر الاطلاقى حيث ان الظاهر عند عدم ذكر
القيد كون النسبة واقعة فى حال النطق وهو ايضا فى
محل المنع لابتنائه على الشيوع والغلبة وهو غير ثابت
فى المقام ومن هنا تبين لك ان قول القائل هذا ضارب
زيد مع وقوع الضرب قبله لا يكون حجة على الخصم
بحال النسبة وقعت فى حال النطق بل جاز وقوعها
قبلها اى حال صدور المبدء ولا معين لكون النسبة
واقعة فى حال النطق حتى يثبت مرام الخصم هذا فى مقام
اسكات الخصم اما لو رجعنا الى وجداننا وجدنا ان النسبة
وقعت فى الزمان الماضى كما اشرنا اليه اولا ويكفيك
ناهيا عن المقصود انا لو قلنا زيد ضارب فى الحال

اذا لم يعتبر ان على نسبة

مع صدوره منه قبله كان لغواً مستهجناً فهذا ينبئك

عن ان النسبة في جميع تلك الموارد انما وقعت في الماضي

لكن دقة المعنى وخفائه والذهول عن القرينة اوجب

الخلط والاشتباه الآن فتمسك الخصم بان الاستهجان

انما نشا من ان ظاهر هذا القيد وقوع المبدء في الحال

اذ المبدء اذا كان نسبته الى الحال والماضي على نهج سواء

فذكر القيد يحصر فائدته في تعيين صدور المبدء في

الحال فلو تخلف كان مستهجناً ق سيدنا الاستاذ

دام ظله العالي وهذا كما توهم ان اعتبار قيام المبدء على

الذات في معاني المشتقات يقتضي التجوز في اسماء الفاعلين

المشتقة عن مبادي المتعدية كالضارب والقاتل والمكرم

ونحوها حيث ان مبدء غير قائم على الفاعل فيها بل على

المفعول وهذا انما نشا من عدم تميز ان كيفية اخذ المبدء

في المشتقات مختلفة وفي توضيح ذلك نقول

ان معنى هذا بانتساب المبدء لها انما مختلفة ينشعب

بعض

وباعتبار صدوره منه فهو المتعدى كالكسر ونحوه

منه ابواب متشتتة نقلا عن الصيغ المختلفة وذلك
ان المادة باعتبار ثبوته للشئ فهو من باب الاوزان كفتح
وكرم وباعتبار وقوعه عليه من حيث كونه صادرا
عن فاعل ما واثرا منه مع قطع النظر عن مطاوعة ذلك
الشئ له وعدمه فهو باب المبنى للمفعول وباعتبار
قبوله لنفس الاثر او مطاوعته له مع قطع النظر عن
قبوله عن فاعل ما وصادرا منه فهو المطاوعة من المبنى
للفاعل ومع ملاحظة ذلك هو المطاوعة قد يطلق
ويراد به صرف ظهور الاثر من دون ملاحظة القبول و
المطاوعة كقولنا انفطر الجدار وانكسر الكوز وذلك ايضا
انما يعتبر فيه صدوره عن فاعل ما او لا فهيهنا سبعة
اقسام فاحفظ ذلك حتى تكون على بصيرة في كل باب
يرد عليك فان ذلك من خصائص هذه الوجيزة ثم
ان هذا التقسيم انما يكون بالنظر الى كلية الابواب فلا
ينافي ذلك كون مادة من المواد غير قابلة لتمام تلك

الاعتبارات اذ لم يستعمل ذلك في لسان اهل اللغة فاذا تبين
لك ذلك نقول ان الضرب قائم على الذات في الفاعل
باعتبار صدوره منه وفي المفعول باعتبار وقوعه
عليه وفي المفعل باعتبار كونه زمانه او مكانه وغير
ذلك ولا يتوهم ان القائم على الفاعل ح هو صدور الضرب
لا نفسه لان الصدور غيره اعتبارات في كيفية القيام اذ
انما نفس المعتبر قيامه والا نقول ان هذا الكلام بعينه
جار في المفعول وغيره من المشتقات اذ اختلاف المشتقات
مع اتحادها في المبادي لا بد وان يستند الى خصوصيات
المتبادلة فلا بد وان يكون في كل صيغة من المشتقات
اعتبار خاص في قيام المبدء على الذات والا لكان معنى
الفاعل بعينه معنى المفعول والمفعل وغيره وح فلو كان الفاعل
نفس تلك الخصوصية لم يكن المبدء قائما على الذات في
شيء من المشتقات وهو هدم قاعدة الاشتقاق بل
ان تلك الخصوصية بنفسها من المبادي ويعتبر في

فيها

قيامها من خصوصية فكان القائم نفس تلك الخصوصية
وننقل الكلام الى تلك الخصوصية الخ فكنت الى غير النهاية
فعلم من ذلك ان الصدور والوقوع وامثالهما ليست في
نفس المشتق بل كيفيات للاشتقاق خارجة
عن نفس مفهومه ولذا لا نفهم من لفظ الفا
عل والمفعول معنى الصدور والوقوع
نعم نفهم بالالتزام هذا وانما مثل الحداد والبقال واللابن والتامر
وامثالها مما يكون المبدء فيها من الذوات فلا بد فيها من
التصرف اما في الهيئة بان يراد به صرف الانتساب كما
في النسبة مثل قولنا البغدادي او التصرف في المبدء بان
يراد من التمر بيع التمر ومن الحديد صنعته على سبيل مجاز
الحذف كما في قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم اي وطيها
ونكاحها وجاء ربك اي امر ربك وكما يقال ما
صنعتك فيجاب بالحديد يريد به صنعته لا ان
فيها وضع خاص بان اكتفى الواضع فيها صرف الانتسا

كما زعم بعض المحققين قال ان كان المبدأ اسم معنى يعتبر
فيه القيام او اسم عين فيكفي فيه حرف الالتباس الذي
خلا عنه كل مما ادر من البين ان ذلك لا يختص بوضع
خاص بل يعم وضعا مستمد كالافعال والاوصاف
المشتقة من الجوامد ولعل ذلك امر بين لا ثبوت فيه

بحث الكلام في الفرق بين المشتق ومبدئه

ان مبدأ من المبادئ اذا قام على ذات من الذوات فات
الانسان اذا وجه نظره نحو هذا الشيء فاول ما يقع في مجال
نظره ومرآة خاطره شيء واحد معنون بعنوان خاص
متحد مع المعنون بضرب من الاتحاد لا انه يرى شيئا
وشيء وشيء او شيء مشتمل على شيء وشيء بل يرى
شيئا معنونا بعنوان خاص يتحد معه في نظره و
وجدانه فاذا نظر الى الشمس مثلا انما يرى جسما
نورانيا بحيث يكون النور فيه عنوانا له في نظره
فيعرفه به ويميزه عن غيره ما سواه كان تسميته

نعم

بنوره ومن نظر الى فرس جوال لايرى فرسا وجوالا فيما
بل يكون الجولان عنوانا له فى تلك الحالة ولو كان فى حالة
اخرى عنوانه بمبدء اخر هذا مقتضى النظر الاولى المرسل
الغير المنعطف عن التوجه نحو المنظور اليه ولكن للعقل
ثانيا ومرة اخرى بعد استكماله الرتبة الاولى واستشعا
لها واحاطته عليها ان يجرد المبدء عن الذات ويفككهما
كتجريد الصور عن موادها فى عالم الخيال فيلاحظ المبدء
بحيال ذاته وينسبه الى الذات التى هو عنوانا لها و
حينما تبين لك ذلك انكشف لك الفرق بين العرض
والعرضى اعنى المبدء وما يشتق منه فى جهة المعنى فالعرض
هى الخصوصية اللاحقة للشئ الملحوظة بالاستقلال
فى اعتبار الثانوى من لحاظ العقل المنوط على الا
نتزاع والتفكيك والعرضى هو تلك الخصوصية
لكن بحسب اعتبار الاول المتحد مع الذات المستغرق
فيه بحيث لا امتياز عنه بل يكون عنوانا له بان

يرى الجسم بالنورانية ويعرف الذات بالضاربية
ثم ان تسمية المنطقيين بعض تلك المعانى بالفصول
لشدة اختصاصها بالذات وبعض الاخر بالعرض لطريانها
وزوالها او اصطلاح النحويين لبعض تلك المعانى با
المشتق وبعض اخر بالجوامد لخصوصية فى الالفاظ
المشيرة الى تلك المعانى لا يضر بما نحن فى صدده لان ذلك
كلام خارج عن المقام الذى نتكلم فيه مع انا قد ذكرنا فى
مقامه ان المعانى الحرفية الالية الحالة فى غيرها ليست من المعانى
سارية واقسام الكلمة من الاسم والفعل والحرف مع ان كثيرة
من نحويين قالوا فى تعريف الحرف ما دل على معنى غير ف
قبال الاسم والفعل فليكن بما نحن فيه من هذا القبيل و
كيف كان فقد تبين مما ذكرنا مراد بعض اهل المعقول
حيث ذهب الى اتحاد العرض والعرضى بالذات وجعل
فرق بينهما بالاعتبار فان اخذ المبدء فى العقل شرط
ذ شئ معه كان عرضا ولا يصح حمله على الذات كما ان

جزء الصورة المادي ان اخذتا لا بشرط كانتا جنسا و
فصلا وصح حملهما على الذات وان اخذ تا بشرط لا كانتا
هما المعبر عنهما بالصورة والهيولى انتهى كلامه على ما في
الشواهد الربوبية لمولانا صدر الدين الشيرازي
فان مراده من لا بشرط ملاحظة الشئ من دون
ضم امر اخر معه وجودا او لا عدما ومعلوم ان ملاحظة
للمبدء بهذا الوجه لا يكون الا مستغرقا في الذات
متحدا معه في اللحاظ بحيث لا يمتاز عنه لما عرفت
ان ملاحظة المبدء في ذاته بذاته تحتاج الى اعتبار
زائد من ملاحظة تجرده عن الذات وتفكيكه عنه
وهذا هو السر في جعله بشرط لا بخلاف معنى المشتق
فانه مقتضى النظر الاولى المجرد عن ضم ضميمة معه من
لحاظ شئ وعدمه ففي هذا اللحاظ لا يكون المبدء
الا مندكا ومندمجا في الذات فاذا تبين ان المبدء
بشرط لا والمشتق لا بشرط اقول ان الذي جاء به

الاستاد مما لم نسله ايدى اولى الافكار ولكنه يحتاج
الى مزيد تهذيب حتى يستكمل اركانه ويتم بيانه فكان
الحقيق ان نتكلم فى مقامات تصويره واقامة البرهان
عليه اما تصويره فقد مر فى كلام الاستاد على ما
ينبغى لكن الذى يجب ان يذكر هنا نحو اتحاد الذات
مع المبدء والفرق بين هذه الوحدة والوحدة التركيبية
فنذكر ان المبدء فى لحاظ الاول انما يكون مندمجا فى
الذات ومستغرقا فيه والفرق بينه وبين اندماج اجزاء
المركبات ان المبدء بهذا الاعتبار انما يكون عين الذات
وعنوانا لها بان يكون الذات معلوما بوصفه وخصوصيته
وليس اجزاء المركب بعضها عنوانا لبعض اخر فى المركب
لا يرى شيئا من الجزئين بل انما يرى امر ثالث منتزع
منهما بعد الغاء خصوصيتهما واما ههنا فانما يرى
كلا الامرين لكن بنحو الاتحاد والاستغراق
نفهوم المشتق على ما بيناه يشبه مفهوم المركب

من حيث لزوم اعتباره الوحدة فى منشأ الانتزاع
اذ لا يعقل انتزاع مفهوم واحد من اشياء متعددة الا
بعد لحاظ الوحدة لكن فرق بين فى كيفية اعتباره
الوحدة فى المقامين فى منشأ الانتزاع فان اردنا
التأليف بين الاجزاء على وجه التركيب فذلك انما
يتحقق بان يعتبر امر ثالث كل من الجزئين مندك
فيه ولا يلاحظ شئ من الجزئين ابدا فضلا عن ملاحظة
كون احدهما عنوانا للاخر واما فيما نحن فيه فانما يعتبر
كلا الامرين فى انفسهما لكن لا مع المغايرة بل باعتبارهما
متحدين فى ذاتهما واما البرهان عليه اما من له ذوق سليم
وطبع مستقيم فلا نتعب نفسنا فى كثرة الكلام معه
اذ هو ان يرى نفسه حين توجه نفسه الى الشئ من ذلك
يحيط بالمقصود على وجه ادنى من ان يحتاج الى
بحث وجدال واما المجادل المناظر الذى لا يقنع
الا ببرهان قاطع ففى حقه نقول ان ما لاحظه الخصم صبا

الا وحصة لشيء بحقيقتها ووضعها الاولية انما
تكون اذا لوحظت على النهج المذكور انما ان تلك
الخصوصية وجودها في العين عين وجودها في
غيرها الا ... ثابت به واستقرت عليه بحيث تكون
متحدة معرفة الوجود نحو وجودها الذهني الحاكي
عن الخارج ان يكون الشيء منه كانها ثابت به قضية
لتطابق الحكاية مع المحكي والا لبطلت الحكاية بل الذي
له ادنى دربة يعلم ان الوصول الى حقائق الاشياء
بحقيقتها مستحيل بل بوجهها ووجه الشيء عبارة من
لواحقه ومميزاته عما عداه واوصافه الخاصة به فانه
معرفة الشيء واحساسه لا يكون الا بوصفه وخصوصيته
فاذا لوحظت الخصوصية على نحو لا يتحد مع الذات لم
يكن الملحوظ هو الشيء بوجهه وانما الملحوظ امر مباين معه
فلو بد ان يكون الملحوظ هو الخصوصية على وجه يتحد
مع الذات في الاعتبار فاذا ثبت بالبرهان ثبوت اصل
والسلام

محرم ١٢٥٧

٩٩

الحمد لله رب العالمين
تمت الكتاب بعون الله
في شهر ذي الحجة الحرام
بيد العبد المذنب قليل
العبادة في سنة
١٢٥٧

